



التعديلات الدستورية : أبعادها السياسية ومتطلبات إنجازها

م.د. آمنة محمد / الدراسات الأوربية

اكتسبت مفاهيم الديمقراطية وحرية الفكر والمعتقد ابعاد كبيرة في فكر وادراك الفرد العراقي بما تتميز به شخصيته من حيوية وتجدد ومثابرة في بلوغ الافضل على جميع المستويات ، فعشقه للحرية والحياة الكريمة لم يتوقف خلال فصول التاريخ قاطبة .

ان رفض الظلم والظلام كان منهجه فكان ينتفض في وجه الطغاة اذا ما استلزم الامر ، وشواهد التاريخ كثيرة عن اولئك الابطال الذين ضحوا بالغالي والنفيس انتصارا للحق على الباطل ورفضاً للظلم والجور ، ومنذ تأسيس الدولة العراقية لم يهدأ بال العراقيين ولم تتوقف طموحاتهم في نيل حريتهم وبناء دولتهم التي يحكمها العدل والمساواة في ظل الحكم الصالح ، تلك الارادة التي ابقت جذوة الامل مضيئة في نفوسهم لتمنحهم القوة والصبر لعبور اهوال الحروب والصعاب التي مروا بها بثقة وايمان ان النصر سيكون حليفهم بقوة الحق والاتكال على الله عز وجل ، لذا فقد اكتسبت المشاركة في الاستفتاء على الدستور بعدا استراتيجيا نضاليا في عقل وضمير الفرد العراقي وخيارا اساسيا يتناسب وحجم واهمية الحدث الذي جرى في الخامس عشر من تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠٥ بعدما طال الحديث عن الدستور وعن نقاط قوته وضعفه وكان جليا بان الدستور الذي سيتم التصويت عليه لا يرضي كامل طموحات الشعب باطيافه وتياراته السياسية المختلفة وبالرغم من ذلك فقد خرجوا للتصويت عليه ايمانا منهم بالمسؤولية التي يفرضها الواقع الحالي ومستقبل الاجيال القادمة في ظل المؤامرات الداخلية والخارجية الاقليمية والدولية وللخلاص من الاعباء التي فرضها الاحتلال وما تسبب به من ادعاءات لبعض الجماعات لباحة الدم العراقي بحجة محاربة المحتل



مما جلب الالام والنكبات على الوطن والشعب ، فكانت نتيجة التصويت لصالحه بنسبة (٧٨,٥٩ بالمئة) .

ان المطالبة بتعديل فقرات من الدستور اصبح من المسائل الاكثر الحاحا مع تطور مجريات الاحداث وما افصحته عنه التجربة الديمقراطية التوافقية في الحكم ، والتي فرضتها نتائج الانتخابات التي شاركت فيها قوائم انتخابية بهويات طائفية وعرقية ، اذ لم تتمكن اية قائمة من تحقيق الاغلبية التي تتطلبها عملية تشكيل الحكومة فضلا عن مايمثله تشكيل حكومة من قائمتين ، على سبيل المثال الائتلاف الشيعي والاكرد من تهميش للفئات الاخرى كالعرب السنة الذين لم تتمكن نخبهم السياسية من التحالف مع قوائم من الائتلاف الشيعي او الاكرد لتشكيل حكومة ، وعلى هذا الاساس جاءت حكومة الشراكة الوطنية بما يتلائم وواقع المجتمع العراقي والاضاع الامنية المحلية والاقليمية السائدة ، الا ان تلك الشراكة كانت عامل اعاقا اكثر منها مساندة او دعم للحكومة والنظام السياسي، بسبب الاختلاف الجوهرى في الرؤى والطروحات لكل جهة ، الامر الذي وسع الفجوة بين الرفقاء السياسيين وتسبب في تاخر عملية البناء والتنمية ناهيك عن الخروقات الامنية وماعاناها العراقيون من جرائم الارهاب الذي وجد في تلك الفرقة ارضا خصبة لعمله مدفوعا من جهات خارجية لتنفيذ اجندات اقليمية ودولية .

ويجمع فقهاء القانون على ضرورة اجراء تعديلات على الدستور بعد مرور مايزيد عن سبع سنوات على اقراره كقانون اساسي ينظم شؤون السلطة ومؤسساتها ويشرع حقوق وواجبات الافراد ، مثلما خضعت دساتير عالمية اخرى لديمقراطيات مترسخة ومتطورة في دول مثل الولايات المتحدة ، او فرنسا والمانيا ،... الخ ، استجابة لمخرجات الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يؤلف بمجمله الواقع الحياتي لها في زمن ما ، فعملية تعديل الدستور تعد مؤشرا لحيوية وحركة ذلك النظام ومن المفيد الاخذ بعين الاعتبار التجارب التي مرت بها تلك الديمقراطيات لتكون المنهل الذي نرد منه او الضوء الذي نستضيء به في طريق بناء دولة ديمقراطية حقيقية يمكن ان ترتقي بالفرد والوطن وتعوض سنوات الحرمان والظلم والتخلف التي عاشها طوال الحقب والفترات الماضية ، مع مراعاة خصوصيات العراق فلكل مجتمع خصوصياته التي تؤثر في طبيعة القوانين التي تحكمه وتناثر بها ايضا .



وحيث ان الدستور في النظم الديمقراطية هو المرجع الذي يرتكن اليه في التشريعات وللفضل في النزاعات لذا فان الوضوح والقطعية لا بد ان تكون السمة الاساسية التي تجعل كل فقرة فيه

معبرة عن مقصدها ولا تحتمل التاويل او تعدد الوجوه حتى لا يصبح مصدرا لاثارة النزاعات من خلال التفسيرات المختلفة التي تطلق بحسب الاهواء والمصالح لكل جهة سياسية كانت ام غيرها ، فضلا عن الزامية عدم تعارض فقراته مع بعضها البعض ، فالفدرالية التي طرحها الدستور العراقي على سبيل المثال يمكن ان تنطبق على اقليم كردستان الذي عاش حالة شبه مستقلة منذ العام ١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠٣ فضلا عن الطبيعة الديموغرافية له والظروف السياسية التي حكمت علاقته بالمركز على مدى عقود عدة في حين ان تطبيقها على مناطق اخرى بحسب الطائفة او المذهب يمكن ان يقود الى تقسيم العراق ، لاسيما في ظل الاجواء السياسية والامنية التي يحركها الاستقطاب الطائفي والمباحكات السياسية ، وبهذه الحالة فان مبدا الفدرالية يتعارض مع مبدا العراق الواحد ، الامر الذي يتطلب مزيد من الايضاح في بنود الدستور لقطع الطريق امام الساعين الى تقسيم العراق وتفتيته لاسباب مصلحة ضيقة.

ان الظروف التي حكمت كتابة الدستور يمكن وصفها بانها استثنائية ، مما ترك اثره على بنوده فاصبحت ماثرا للجدل . واليوم وقد اجتاز العراق المرحلة الصعبة وبدأت الديمقراطية الناشئة فيه ترسخ وظهرت نقاط الضعف في دستوره وما لها من ضرر على العراق ونظامه السياسي ، حتى ان البعض وصفها بالقنابل الموقوتة ، لذا فان اجراء التعديلات الدستورية ضرورة للواقع الحالي وخارطة طريق للمستقبل . وسيكون لها ابعادها السياسية على شكل النظام السياسي والحكومة التي تنبثق عن البرلمان المنتخب بعيدا عن المحاصصات الفئوية والطائفية التي الحقت الضرر الشديد بالتجربة الفتية في العراق ، كما ان احداث تلك التعديلات تتطلب ارادة سياسية وصلاحيات واسعة تتيحها الاغلبية البرلمانية فمن المعروف ان الحكومة التي تنبثق عن قاعدة برلمانية واسعة هي التي يمكن ان تمارس فعل اصلاحي ، واليوم نشهد عمليات تاخير في اقرار القوانين وتاخر عملية التنمية والفساد المستشري بسبب اتكال هؤلاء المفسدين على كتلهم واحزابهم لحمايتهم وانعدام الثقة المتبادل بين



تلك الكتل ، وكل جهة تتهم الاخرى بالتقصير رغم ان الجميع
مشاركون في الحكومة ، مما افرغ حكومة الشراكة من مضمونها
وباتت تشكل عبئا على ابناء الشعب ونخبه السياسية .

يمكن القول بأن التعديلات الدستورية مسألة حتمية وذات تأثير مباشر على الوضع السياسي العراقي ،
الا ان تطبيقها تكتنفه الكثير من الصعوبات سواء ماكان منها ضمن فقرات الدستور المعيقة لها
كالمادة ١٤٢ التي تتيح حق النقض للتعديل اذا مارفضه ثلثا المصوتين في ثلاث محافظات او اكثر
، ام مايتطلبه اقرارها من ضرورة تحقيق حالة من الاتفاق بين النخب السياسية والتي يصعب تحقيقها
في ظل الوضع الحالي ، ويبقى صوت الشعب هو المؤثر الاكبر في عملية التغيير للمرحلة المقبلة .